استراتيجية الحكومة المحلية الإلكترونية في التوجه نحو تفعيل المدن الذكية

أ. بـــن حدة بـــاديـــس
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
بجامعة العربي التبسي–تبسة -الجزائر

ملخص:

تعتبر المدينة بنظر الكثيرين البنية التي تولد فيها الحضارات وتبنى فيه المجتمعات. ولقيام حضارة راقية ونشوء مجتمع متناسق مع نفسه ومع الآخرين بذل مصممو المدن على مر العصور جهداً كبيراً في بناء مدنهم ومجتمعاتهم بالطريقة التي تحقق الأهداف المجتمعية. قد أفرزت التجارب الناجحة مجتمعات متكاملة متناسقة وحضارات قوية، بينما أفرزت التجارب الفاشلة مجتمعات ضعيفة وحضارات مفككة. واليوم تطرأ على مستقبل المدن بوادر التقدم التقني في مجالات عديدة منها تقنية المعلومات والحواسيب حتى أصبحت الحوسبة ظاهرة لا يمكن تجاهلها في الحياة اليومية للمدن. وقد شاعت هذه الظاهرة في بعض المدن العصرية حتى أصبح بعضها يسمى بالمدينة الذكية أو الإلكترونية.. حيث برزت في الآونة الأخيرة أسماء كثيرة للمدينة العصرية المعتمدة على الحواسيب والشبكات مثل مدينة المعلوماتية والمدينة السلكية، المدينة الذكية، المدينة الافتراضية، المدينة المتصلة، القرية الافتراضية، وغير ذلك.

وقد أثبتت التجارب العملية لدول نامية كثيرة بأن لتقنية المعلومات والاتصالات دوراً تنموياً هاماً قد يغير ملامح المدن ويؤثر تأثيراُ فاعلاُ في عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تحاول العديد من دول العالم النامي انتهاجها.. وعليه يطرح البحث مفهوم المدينة الذكية، ومكوناتها، ويتطرق إلى مفهوم المجتمع الذكي كأحد الأنماط الظاهرة لتلك المدينة الذي ينتج عن البيئة الابتكارية التي تمثل الهدف الأساسي لإنشاء المدينة الذكية في سعيها لتطوير البنى التحتية للمجتمع والارتقاء بالمستوى المعيشي والثقافي للمدينة والوصول نحو الحكومة المحلية الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: تقنية المعلومات، الحكومة الالكترونية، التخطيط الاستراتيجي، إدارة المدن، اتخاذ القرار، المدن الذكية، التمكين المستدام.

Abstract:

The city in lot views, is a many structures that generate the civilizations and the adopted communities. And to a fine civilization and the emergence of a harmonious society with itself and with other designers to make cities throughout the ages a great effort in building their towns and their communities the way that achieve societal goals. Has produced successful experiences integrated communities consistent and powerful civilizations, while the failed experiments produced weak societies and civilizations disassembled. Today, occurring on the future of cities signs of technical progress in many areas, including information technology and computers so that computing has become a phenomenon cannot be ignored in the daily life of cities. Has become a common phenomenon in some modern cities, some even became the city's so-called smart or electronic .. It had emerged in recent times the names of many of the modern city-based computers and information networks such as the city and the city wired, Smart City, a city default, the city-related, virtual village, and so on.

Experience has shown the process to many developing countries that the information and communication technology an important developmental role may change the profile of cities and affects an active player in the wheel of socio-economic development, which is trying to many countries of the developing world pursued .. And it presents research the concept of Smart City, and components, and deals with the concept of community smartphone as one of the patterns shown for that city caused by the environment Innovative representing the main objective to create a Smart City in its quest to develop the infrastructure of society and improve the quality of life and cultural heritage of the city and access to local government electronic.

Key Words: Information technology, e-government, strategic planning, city management, decision-making, smart cities, sustainable empowerment

مقدمة:

شهد العالم منذ سنوات قليلة ثورة في تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين، وانعكس تأثيرها على أسلوب حياة الناس وتعليمهم وعملهم وعلى أسلوب تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني، وعلى الإسراع بعملية التنمية، لما لها من القدرة على جذب الاستثمارات، وتشجيع منظمات الأعمال على الدخول في عالم الأعمال الإلكترونية. وفي ظل هذه الثورة في تكنولوجيا المعلومات، تحولت الأجهزة الحكومية التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين والمستثمرين من منطق الروتين والأداء الحكومي التقليدي إلى نظام يدار على أساس تنافسي. كما تم اِستبدال أسلوب الإدارة الورقية التقليدية بأسلوب الإدارة الإلكترونية. وفي ظل هذا الأسلوب، يمكن أن تؤدي الخدمات لطالبيها، دون أن ينتقلوا لمقار الأجهزة الحكومية، وذلك في خدمات مثل سداد فواتير التليفون والكهرباء والمياه، وتراخيص السيارات وغرامات المرور والرسوم الجمركية وحتى بعض الخدمات الطبية.

ولكن على الرغم مما سبق، فإن هناك بعض التحديات التي تواجه الأخذ بنظام الحكومة المحلية الإلكترونية، لعل من أهمها غياب البنية التحتية الضرورية لهذا النوع من الحكومات وارتفاع التكلفة المادية اللازمة للتحول نحو هذه الحكومات، وغموض الرؤية المستقبلية لدى القيادات الإدارية والبيروقراطية واتسام الأجهزة الحكومية بالروتين والأداء الحكومي التقليدي وارتفاع نسبة الأمية، وضرورة إيجاد أنظمة إلكترونية لإدارة العمل في المصالح الحكومية، وتحقيق الحماية القانونية للمعلومات المتداولة عبر المعاملات الإلكترونية وتأمين التحويلات المالية. هذا بالإضافة إلى قضية البطالة والتعارض بين استخدام التكنولوجيا وبين ضرورة التخلص من العمالة الزائدة.

ومما يزيد من تفاقم المشكلة، المركزية الشديدة للنظم السياسية والإدارية التي تقلل من دور الإدارات المحلية في عملية صنع القرار. حتى أصبح من الممكن ان توصف كثير من القرارات المحلية بانها مركزية القرار محلية التنفيذ .هذا الوضع ساهم في توسيع الفجوة بين صانع القرار والسكان المحليين المتأثرين بالقرار. مما

يؤدي إلى تقليل المردود الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع العامة وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل. فقد تنشئ مشاريع عملاقة باهظة التكاليف في المحليات، إلا أنها ليست بالضرورة من أولويات السكان المحليين. ولربما كانت مشاريع اقل تكلفة هم لها أكثر حاجة من تلك المشاريع المكلفة.

ويؤكد أهمية الدور الذي تلعبه المدن (المحليات) قوى التغيير العالمية التي تعصف بجميع النظم الاقتصادية أو ما اتفق على تسميته بالعولمة. فتشابك المصالح الاقتصادية وحدة المنافسة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تظهر الحاجة إلى مدن ومحليات تمتلك المقومات الأساسية لاستقطاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية. أهم تلك المقومات تمكين السكان المحليين من المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم بحيث يكونوا أكثر قدرة على تحمل تبعاتها. ومن ثم العمل على تفعيل وتنشيط وتحريك الموارد نحو التنمية المحلية بوعي ومشاركة اجتماعية محلية.

أولا: الحكومة المحلية الإلكترونية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم الحكومة الإلكترونية، وأهدافها، ومتطلباتها، على الوجه الآتي: [1]

1 - مفهوم الحكومة الإلكترونية:

هناك العديد من التعريفات للحكومة الإلكترونية، لعل من أهمها ما يلي:

- ✓ قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاعات الأعمال، بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات في أي وقت ومكان.
- ✓ تنفيذ جميع المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أوقطاعات الأعمال، من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة –الإنترنت والهواتف- بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالبي الخدمة ومقدمها.

- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية، وبما يحقق العدالة والمساواة.
- ✓ وضع أوموقف يستطيع فيه أي فرد في أي مكان أن يذهب على الخط on line في أي وقت، ليس فقط للحصول على المعلومات التي يحتاجها، ولكن أيضا ليتلقى بالفعل خدمات ويكمل المعاملات ويتصل بالممثلين المنتخبين وحتى للتصويت[2].

2 ـ أهداف تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية:

تهدف الدول من وراء تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من أهمها ما يلي[3]:

أ-تقديم الخدمات للمواطنين المحليين:

تساهم تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية بشكل فعال في خدمة المواطنين، بحصولهم على خدمات سريعة وغير مكلفة. وتتفاوت الحكومات المحلية في دول العالم، من حيث توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين، اعتمادا على مدى توافر البنى التحتية، ومستوى التقدم التكنولوجي العام، ووعي ومستوى تدريب العاملين، ودعم وثقة المديرين والدعم المالي المتاح. كما تتفاوت المواقع الإلكترونية للحكومات المحلية، من حيث تقديم الخدمات، فمنها ما تسمح للمواطنين بطباعة النماذج مثل طلبات الترخيص التي يمكن تعبئتها وإرسالها بالبريد أو إحضارها إلى مكاتب الحكومة المحلية، لاتخاذ الإجراءات عليها. وهناك مواقع متقدمة يمكن للمواطن من خلالها تعبئة نموذج طلب الخدمة وإرساله مباشرة على الخط On line. وقد وصل عدد الذين استخدموا الإنترنت في ملأ التصاريح الضريبية في البرازيل في عام 1999 إلى 60%. وفي كندا، توفر البلديات من خلال الحكومة الإلكترونية خدمات عديدة للمواطنين المحليين مثل طلبات تصاريح العمل، والدفع المباشر للضرائب العقارية، وتسجيل المواليد ومخالفات المرور، وتوفير فرص العمل.[4]

ب- توفير المعلومات للمواطنين المحليين Information Access:

تسعى الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى توفير المعلومات للمواطنين المحليين، من خلال الاستعانة بشبكة الإنترنت. وتتضمن هذه المعلومات:

وصف الوحدات التنظيمية التي تتشكل منها الحكومة، ومعلومات عمن يمكن الاتصال بهم، للحصول على خدمة ما، وبيانات التنمية الاقتصادية وضريبة الممتلكات، وجدول أنشطة الحكومة والمجالس المحلية، ومحاضر الاجتماعات، والتشريعات المحلية، ومعلومات سياحية، ومواقع التصويت، ومعلومات تاريخية محلية، إضافة إلى معلومات الحجز في الأماكن الترفيهية. كما تستطيع الحكومة الحصول على معلومات عن وجهات النظر المختلفة واهتمامات الدوائر الانتخابية.

ج- تمكين المواطنين من الممارسة الديمقراطية:[5]

يستطيع المواطنون، من خلال الحكومة الإلكترونية أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية وأن يشاركوا في جميع القضايا المحلية والمتمثلة فيما يلي: الحملات الانتخابية، وتسجيل أصوات الناخبين ونتائج الاقتراع، واستطلاع آراء المواطنين، وعقد منتديات ولقاءات جماهيرية. وفي بعض الدول، يستطيع المواطنون مخاطبة أعضاء المجلس المحلي، عبر البريد الإلكتروني، خلال اجتماعات المجلس، ويتمكن المواطنون من عرض أسئلتهم ومداخلاتهم خلال الاجتماع واعتبار تلك الأسئلة والمداخلات جزء من محضر الاجتماع الرسمي. وتقوم المجالس المحلية في بعض الدول ببث صوتي حي لاجتماعات المجلس عبر الإنترنت للمواطنين.

د- زيادة كفاءة الوحدات المحلية: [6]

يؤدي تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية إلى زيادة كفاءة الوحدات المحلية، حيث يترتب على ذلك توفير الوقت أو تخفيض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات والخدمات، فضلا عن تخفيض التكلفة. كما يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى التقليص من عدد الوثائق الورقية المتبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات، بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية الوثيقة الوحيدة المتاحة أمام كلا الطرفين، وهو أمر ينطوي على عدة مزايا أهمها سرعة إنهاء الإجراءات وقلة عدد المستندات. كما تؤدي إلى شفافية الأداء، حيث تنخفض إلى درجة كبيرة العمليات

التي يشوبها الفساد الإداري، وتصبح جميع الأعمال قابلة للمساءلة وللمراجعة من قبل طالب الخدمة والحكومة.

هـ- تحقيق الاتصال الفعال:

إن استخدام تكنولوجيا الاتصالات في الحكومات المحلية يسهل على الموظفين الاطلاع على ما يجري من عمليات وإجراءات في كل إدارة من إداراتها. كما يمكن مديري ورؤساء الوحدات التنظيمية من إطلاع رؤسائهم أولا بأول عن أنشطتهم عبر البريد الإلكتروني. كما أن هذا الإطار التكنولوجي يوفر فرصة توزيع الوثائق والتصديق عليها إلكترونيا، بدلا من طباعتها ومراجعتها ورقيا. وتقدم الحكومة الإلكترونية فرصة تقديم أو إتمام الاتصالات عن طريق الشبكة العالمية، سواء من خلال زيارة الموقع على الشبكة أو البريد الإلكتروني. ولا يتوقف توظيف الإنترنت عند استخدام البريد الإلكتروني والمواقع الشبكية فقط، بل يمتد إلى إيجاد حلقات ربط واتصال بين أجزاء المؤسسة الواحدة، وكذلك بينها وبين المؤسسات الموازية، وكذلك حلقات فعالة تعمل على ربط الناس ببعضهم، وتتيح تدفق المعلومات بسرعة وفعالية.[7]

3 - متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية توافر مجموعة عناصر، من أهمها ما يلي:[8]

أ- تطوير التشريعات، بما يتفق مع الحكومة الإلكترونية:

يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل في الأجهزة الحكومية، بهدف تبسيطها وتوفيقها مع متطلبات التعامل الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت. ويتم هنا استبعاد جميع أشكال التعقيد وتكرار طلب المستندات، وكثرة الإجراءات، دون إضافة ملموسة في تحقيق النتائج المستهدفة. كما يتطلب تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية قبول مفاهيم جديدة لا تستوعبها التشريعات الحالية مثل التوقيع الإلكتروني على المستندات وأهمية الاعتراف به مع استخدام التقنيات التي تضمن حماية المعاملات الإلكترونية من التزوير أو التلاعب.

ب- التنسيق بين الجهات المشتركة في تقديم خدمة أو عملية معينة:

يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية ضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة المشتركة في إنجاز عملية معينة أوفي تقديم خدمة محددة. وعلى سبيل المثال: إذا كان إنهاء عملية منح ترخيص لإقامة مبنى يتطلب من المواطن مقدم الطلب أن يحصل على موافقات من عدة جهات حكومية مثل مديرية الإسكان، ومرافق الكهرباء، ومرفق المياه، والدفاع المدني، والآثار، وغيرها من أجهزة متعددة. فإن مقتضى التحول إلى الحكومة الإلكترونية يعني في المقام الأول أن تنسيق هذه الجهات الحكومية علاقاتها فيما بينها، بحيث يتعامل المواطن مع جهة واحدة فقط تتولى هي إلكترونيا إنهاء جميع المعاملات مع الجهات الأخرى المختصة.

ج- تمكين المواطنين من التعامل مع الحكومة الإلكترونية:

يقتضي التعامل مع شبكة الإنترنت للحصول على الخدمات الحكومية أن يكون المواطن ملما بالقراءة والكتابة، وعلى معرفة بطرق التعامل، وأن يمتلك حاسبا آليا. ويمكن هنا تيسير إنتاج وبيع حاسبات آلية بأسعار معقولة. ويأتي على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية تطوير مناهج وتقنيات التعليم لتكوين الطلاب تكوينا يتفق ومعطيات العصر الإلكتروني الذي نعيشه، وإعداد الخريجين القادرين على التعامل مع تقنيات الاتصالات والمعلومات. كما يتطلب ذلك أيضا زيادة وعي وثقافة المواطنين وتقبلهم لاستخدام الحكومة المحلية الإلكترونية. [9]

د- ضرورة توافر الحماية والأمن للمعلومات:

يمكن تلخيص الحواجز الرئيسية للحكومة الإلكترونية في كلمتين هما: الأمن والخصوصية أو السرية &PrivacySecurity. ولذلك، لا بد من حماية المعاملات الإلكترونية بين الهيئات الحكومية وبعضها البعض وبينها وبين المواطنين ضد عمليات القرصنة، ومنع إعاقة وصول المعلومات أو تشويهها وعمليات التزوير والاعتداء على حقوق الغير وحماية التوقيعات الإلكترونية وعمليات الدفع والتحصيل، وتوقيع عقوبات صارمة على المخالفين، وزيادة الرقابة على المعلومات الحكومية.

هـ- تبسيط الهياكل التنظيمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية:

يتطلب الإعداد لتنفيذ الحكومة الإلكترونية تبسيط الإجراءات، واختصارها، والتنازل عن العمليات الإدارية غير الضرورية، وتبسيط الهياكل التنظيمية، وإعادة النظر في تشكيل الجهاز الإداري المركزي للدولة، بحيث يضم عددا محدودا من الوزارات تختص كل منها بإعداد الاستراتيجيات القومية والسياسات الجوهرية، وإسناد الأعمال التنفيذية في مجال عمل كل وزارة إلى وحدات الإدارة المحلية. ولابد من أن تكون الهياكل التنظيمية مرنة وملائمة لمهام ومسؤوليات الحكومة المحلية الإلكترونية. كما يجب إعداد خطة استراتيجية لإعادة تأهيل العمالة الزائدة لأداء أعمال أخرى مطلوبة في قطاعات الإنتاج والخدمات. كما ينبغي نشر ثقافة الحكومة الإلكترونية الصحيحة داخل الأجهزة الحكومية، بما يجعل العاملين يقومون عن قناعة ورضا بتحرير المعلومات التي تتعامل فيها الأجهزة الحكومية، فيما بين وحداتها المختلفة بصورة لائقة تخدم مفهوم الحكومة الإلكترونية. (10)

و- توفير آلية الدفع الإلكتروني:

يفرض التعامل مع أجهزة الحكومة عبر شبكة الإنترنت توافر آلية للدفع الإلكتروني لاستخدامها في سداد الرسوم المفروضة، للحصول على الخدمات. وهذا يقتضي النظر في أحد البديلين أوكليهما:

- تيسير وتعميم إصدار بطاقات الدفع الإلكترونية عن طريق البنوك، وهيئات البريد، والمؤسسات المالية، والشركات التجارية وغيرها. وقبولها في سداد رسوم الخدمات وشراء المنتجات عبر شبكة الإنترنت.
- إصدار وسيلة دفع جديدة (العملة الالكترونية) تسمى الأورو أو الدولار الجنيه أو الريال أو الدرهم أو الدينار الإلكتروني يحصل عليه الراغبون في التعامل مع أجهزة الحكومة الإلكترونية ويستخدمونه في سداد رسوم تلك الخدمات. (11)

ثانيا: مرافقة الحوكمة المحلية الإلكترونية للمدن الذكية.

نستعرض في هذا المبحث أهم الاتجاهات الحديثة التي ترافق مفهوم الحوكمة المحلية مع استراتيجية تفعيل المدن الذكية، وذلك بإبراز كيفية بناء القدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي، كذلك عرض التعاون بين البلديات والتوأمة بين المُدن ومدى مساهمته في التنمية والتطوير خاصة في مجال نقل الخبرة والتقنيات الحديثة والمتطورة في الإدارة؛ وفيما يخص المدن التفاعلية، قام الباحث بإبراز كيفية إبراز قواعد البيانات لتطبيق أنظمة تفاعلية. أما المطلب الرابع يدرس تنسيق الجهود في إطار برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة.

1) مفهوم المدن الذكية.

تعتبر المدينة بنظر الكثيرين البنية التي تولد فيها الحضارات وتبنى فيه المجتمعات. ولقيام حضارة راقية ونشوء مجتمع متناسق مع نفسه ومع الآخرين بذل مصممو المدن على مر العصور جهداً كبيراً في بناء مدنهم ومجتمعاتهم بالطريقة التي تحقق الأهداف المجتمعية. قد أفرزت التجارب الناجحة مجتمعات متكاملة متناسقة وحضارات قوية، بينما أفرزت التجارب الفاشلة مجتمعات ضعيفة وحضارات مفككة. واليوم تطرأ على مستقبل المدن بوادر التقدم التقني في مجالات عديدة منها تقنية المعلومات والحواسيب حتى أصبحت الحوسبة ظاهرة لا يمكن تجاهلها في الحياة اليومية للمدن. وقد شاعت هذه الظاهرة في بعض المدن العصرية حتى أصبح بعضها يسمى بالمدينة الذكية أو الإلكترونية.. حيث برزت في الآونة الأخيرة أسماء كثيرة للمدينة العصرية المعتمدة على الحواسيب والشبكات مثل مدينة المعلوماتية والمدينة السلكية، المدينة الذكية، المدينة الافتراضية، المدينة المتصلة، القرية الافتراضية، وغير ذلك.[12]

وقد أثبتت التجارب العملية لدول نامية كثيرة بأن لتقنية المعلومات والاتصالات دوراً تنموياً هاماً قد يغير ملامح المدن ويؤثر تأثيراً فاعلاً في عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تحاول العديد من دول العالم النامي انتهاجها.. وعليه يطرح البحث مفهوم المدينة الذكية، ومكوناتها، ويتطرق إلى مفهوم المجتمع الذكي كأحد الأنماط الظاهرة لتلك المدينة الذي ينتج عن البيئة الابتكارية التي تمثل

الهدف الأساسي لإنشاء المدينة الذكية في سعيها لتطوير البنى التحتية للمجتمع والارتقاء بالمستوى المعيشي والثقافي للمدينة.

° ما هي المدن الذكية:

تعد فكرة المدن الذكية من الأفكار التي تم تطبيقها بصور متعددة في بقاع كثيرة من العالم ومما يدعم مسيرة التطور في تلك البلدان وبما يخدم المناطق التي طُبق المفهوم فيها وباختيار الوسائل التي تدعم اقتصاد وصناعة تقنية المعلومات فيها.

وأول ما استخدم مصطلح المدينة الرقمية أوالذكية في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام 1994، وفي عام 1996 دشّن الأوروبيون مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية، والتي لاقت نجاحاً متواضعاً ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساسي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدنية هلسنكي. وفي الولايات المتحدة برزت عدة محاولات لإعلان بعض مدن كمدن رقمية إلا أن معظمها أخذ الطابع التجاري وليس الطابع المدني الشامل للمدينة.

ومع أن المدينة الذكية موجودة كظاهرة منذ عقد من الزمن على الأقل، إلا أن مصطلح المدينة الذكية يعتبر مصطلحاً حديث التداول وعادة ما يختلط مع مفهوم الحكومة الالكترونية. وقد ورد في كثير من البحوث عدة تعريفات للمدينة الذكية أوالمدينة الرقمية. حيث عرف (كوهن Cohen) المدينة الإلكترونية بأنها الحاضرة ذات الروابط الاتصالية والهندسة الشبكية التي تحكم من قبل قطاع تقنية المعلومات لتنفيذ عمليات تبادل المعلومات، وعرفت(كوسليس Couclelis) المدينة الرقمية بأنها" محاكاة شاملة تعتمد على تقنية الشبكة العنكبوتية لتنفيذ الوظائف الاعتيادية لقاطني المدن بطريقة إلكترونية الطابع وينفذها أشخاص طبيعيون في مدينة عادية". ومن هذا التعريف يمكن القول بأن المدينة الذكية الرقمية هي مدينة مرتبطة بالجغرافيا (وليس الافتراض الجغرافي)، وأنها مدينة روادها هم الأشخاص الاعتياديين وليست مقتصرة على متخصصي الحاسوب والشبكات. ومن محفزات بروز ظاهرة المدينة الإلكترونية تسارع الاختراعات في مجال تقنية الحاسوب والمعلومات والاتصالات واسعة النطاق ونضوج تقنية أنظمة المعلومات الجغرافية التي ساهمت في تسهيل ربط التجمعات السكانية ببعضها.

ومن الناحية الاجتماعية تعززت في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ظواهر اجتماعية جديدة مثل مجتمع المعلوماتية والمجتمع الشبكي وطريق المعلومات السريع، هذا بالإضافة إلى تنامي ظاهرة العولمة والقرية العالمية وتعزيز المعيارية العالمية الموحدة في التبادلات الخدمية والسلعية والإعلامية والمعلوماتية.

ويكمن الهدف الأساسي من المدينة الذكية توفير بنية تحتية لمدينة متطورة في جميع المجالات تتوفر فيها الخدمات إلكترونياً بكفاءة عالية ويتحقق ذلك باستخدام تقنية الاتصالات اللاسلكية والسلكية وبتوفير الخدمات والمحتوى المناسب ونشر الأجهزة الطرفية القادرة على الوصول اللاسلكي لهذه البيئة. ومن أبرز الأمثلة العالمية على تطبيقات المدن الذكية مدن (أتلانتا وبوسطن وشيكاغو ودالاس ولوس انجلوس وسان فرانسيسكو وواشنطن). [13]

ومن المدن التي تبنت هذه الفكرة وطبقتها بنجاح، مدينة تمبي في ولاية أريزونا الأمريكية التي قامت ببناء شبكة لاسلكية تغطي معظم أنحاء المدينة لتوفير الاتصال بالإنترنت للمنازل وقطاع الاعمال ولتوفير الاتصال الشبكي اللاسلكي لموظفي البلدية والسلامة العامة ولتقديم الخدمات العامة لجامعة ولاية اريزونا. وللنجاح الذي حققته المدينة بدأت التجربة تعمم على المدن المحيطة لتأسيس شبكة لاسلكية للمدن المتجاورة. وتعد الشبكة اللاسلكية للمدينة أكبر شبكة لاسلكية مفعلة في العالم تعتمد على ثلاثة آلاف عميل و700 نقطة اتصال لاسلكي. عدد سكان المدينة 160 ألف ومساحتها تغطي 40 ميل مربع ويوجد بها حوالي 50 ألف طالب يستفيدون من خدمات الشبكة اللاسلكية في التعليم.

بناء القُدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي.

يعتبر تحقيق التنمية الحضرية المستدامة هوالهدف الأساسي لتنمية المجتمعات العمرانية، ويتطلب ذلك إيجاد مداخل ومفاهيم مستحدثة يمكن تطبيقها وتنفيذها عمليا بطريقة فعالة تعمل على تحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل في عمليات التنمية العمرانية. وبناء على العديد من مناقشات المؤتمرات الدولية لدراسة المداخل والرؤى الجديدة لإحداث تنمية حضرية مستدامة بالمجتمعات العمرانية اتضحت أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال

في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتبار مبدأ التمكين المستدام sustainable enablementكمدخل للتنمية العمرانية المستدامة وتعزيز الرأسمال الاجتماعي.

وفى هذا الإطار يقدم البحث دراسة لمفهوم التمكين المستدام والتعرف على أهدافه ومن ثم دراسة لمراحل عملية التمكين المستدام وأهم ركائزه لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، كما يتطرق إلى مفهوم الرأسمال الاجتماعي وعلاقته بالمجتمع المدني.

أ) مفهوم التمكين المستدام:

التمكين Empowerment لغويا من الفعل مكن، بمعنى ساعده على الحصول على شيء ما، أوزاد من قدرته وقوته، أويجعل للشخص مكانة ومنزلة. وإداريا يقصد به منح السلطة والقوة الشرعية أوالقانونية. وقد ظهر مصطلح التمكين كفلسفة إدارية جديدة منذ بداية الثمانينات، وازدهر في العقد الذي تلاه، ولقد اقترن تطبيقه باللامركزية وإطلاق الطاقات الكامنة لدى العاملين والمنظمات حتى تزداد قدراتهم في أداء المهام المنوطة إليهم.

أما مفهوم التمكين المستدام sustainable Enablement إعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية العمرانية، فهويعنى تمكين المجتمع في منظومة التنمية العمرانية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم. ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات العمرانية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية، وبالتالي فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية مع مراعاة البعد عن التدهور العمراني للبيئة العمرانية.[14]

يعنى هذا أن يكون المجتمع أكثر ثقة في نفسه وأكثر فاعلية في التنظيم، ويعتمد على نفسه من القيام بمهام التنمية مع إشراف من السلطات الحكومية، ومن ذلك

فهو يعنى بناء قدرات المجتمع ويؤكد على دعم وتطوير دور الجهات الوسيطة (المنظمات غير الحكومية NGos والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBos).

وبالتالي فهو يعتبر إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع بتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها باقتراح أدوار جديدة وواجبات جديدة وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.

ب) أهداف التمكين المستدام: تهدف عملية التمكين المستدام إلى:[15]

- تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.

- تطوير آليات عملية التمكين في إطار عمليات التنمية المستدامة وتنظيم الاستفادة من القدرات المحلية.

- دخول كل فرد من أفراد المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة للبيئة العمرانية.

- "تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية".

- " إنشاء منظمات وسيطة بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية، بمعنى أهمية تمكين (CBos, NGos) لتلعب دوراً فعالاً في عمليات التنمية العمرانية، حيث أن تمكين هذه المنظمات يعتمد على سياسة الحوار مع المجتمع وبالتالي فهم يعتبروا ممثلين لمصلحة المجتمعات ومسئولين عنها لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية" .فلقد أشار Dr. Baud إلى أنه من أهداف التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو أهمية وجود جهات وسيطة (NGos,CBos)". " وضع منهج قائم على التمكين في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية "وتحقيق المأوى الملائم للجميع".

ج) مراحل عملية التمكين المستدام:

هناك ثلاثة مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام، وهى كما يلى:

- البدء ومنح السلطة:

وتعتبر الخطوة الأولى لبداية دخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية، ويجب أن تتوجه مجهودات الأطراف الممكنة بشكل مقنع إلى المجتمع، وتعرف المجتمع عن معالجة القصور والسلبيات ببيئتهم العمرانية، وبذلك يكون لدى المجتمع الحافز والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يمكنهم التوصل إلى النتائج المطلوبة"، "ولن يكون البدء في عملية التمكين ذو نتيجة واضحة إلا تحت رعاية الحكومة المركزية ومن ذلك فإن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الرئيسية في عملية التمكين والتي تضمن النجاح للخطوات التالية والعملية التنموية كلها".

- تنظيم المجتمع:

وتعتبر الخطوة الثانية في عملية التمكين المستدام " وتعنى تشكيل جهات وسيطة متمثلة في (المنظمات غير الحكومية NGos، والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBos)، وذلك لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد في عمليات التدريب على بناء القدرات الإدارية، وخبرات تنظيمية متساوية مع وضع مؤسسات تعاونية ومن ذلك فإن استثمار المنظمات المجتمعية هام جداً لعملية التمكين لأنه يضمن مجهودات المجتمع للتنمية الذاتية التي تحقق الاستدامة الذاتية Self Sustainability"

- تواصل تنمية المجتمع:

" تعتبر خطوة هامة جداً لأنها تضمن استمرار تواصل عملية التمكين فى المستقبل، فهي تسمح للمجتمعات المحلية بأن تمارس التنمية الذاتية". ويجب تقييم عملية التمكين دائماً، لكى تثبت مدى قدرتها على التواصل والاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة العمرانية)، الاستدامة الاجتماعية (تحقيق الاحتياجات دون التأثير على الأجيال المستقبلية)، الاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية، خفض التكلفة). وبالتالي، تعنى هذه المرحلة استمرار تطبيق القطاعات المجتمعية لعملها مع إشراف الحكومة والمخطط. [16]

د)أسس ومعايير عملية التمكين المستدام:

هناك مجموعة من الأسس والمعايير لعملية التمكين المستدام تتلخص فى:

- معايير الاستدامة والتواصل:

" تؤكد عملية التمكين المستدام على أهمية تحقيق عامل الاستدامة وذلك من خلال تناول عملية التنمية من منظور شامل على أساس أن الاستدامة هي عملية توازن بين الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وذلك بمعنى تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية العمرانية بهدف إعداد بيئة عمرانية مناسبة له وللأجيال القادمة".[17]

- الأسس العمرانية:

" وهي كل ما يختص بالبيئة العمرانية من (خدمات / طرق / وفراغات عمرانية/ ومباني ووحدات سكنية)، وتتحقق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تأكيد مسئولية المجتمع تجاه بيئته العمرانية، بالإضافة إلى أنه يجب تحديد الحيز العمراني الذي يطبق عليه منهج التمكين".

- الأسس الإدارية:

وتختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة مع أهمية تمكين المواطنين للقيام بدور فعال فى صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم العمرانية، وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

- الأسس الاقتصادية:

تهتم بالعلاقة بين الإمكانات والاحتياجات، وتؤكد أهمية إمكانات المستعمل فى مواجهة تكلفة المسكن.

- الأسس الاجتماعية:

تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع للتعرف على احتياجاته لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته.[18]

2): **مفهوم الرأسمال الاجتماعي**

جذب مفهوم الرأسمال الاجتماعي انتباه كثير من الباحثين والمفكرين خلال العقد الأخير من القرن الماضي، بالرغم من وجود خلاف بينهم حول رؤيتهم للأسباب التي أدت غلى جذب هذا الانتباه نحو المفهوم. ويعتقد (جومغواير Joe Maguire) أن أحد الأسباب التي أدت إلى أن يجذب هذا المفهوم الانتباه هو اعتماد المجتمع المدني عليه، وبغض النظر عن رؤيته هذه والاختلاف القائم بشأنها فإنه لا أحد الارتباط الموجود بين المصطلحين، فعلى سبيل المثال يقول (باتريك كيلبي Patrick Kilby) في وصفه للعلاقة بينهما: " بينما يمثل المجتمع المدني الترتيبات المؤسساتية غير الحكومية في المجتمع، فإن الرأسمال الاجتماعي يصف العلاقات الاجتماعية التحتية من هذه الترتيبات المؤسساتية".

يعتقد بأن (ليدا هانيفان Lyda Hanifan) كان من أوائل من استخدم هذا المفهوم وعرفه حسبما أورد " Gupta" وآخرون على أنه "تلك الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس: مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يكونون وحدة اجتماعية".[19]

يقصد بالرأسمال الاجتماعي المعايير والثقة وشبكات التبادل التي تيسر التعاون المفيد للأطراف المختلفة في أي مجتمع ويمثل رصيدا مهما.

كما عُرِفَ على أنه "معالم المنظمة الاجتماعية مثل الشبكات، المعايير والثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة". جاء هذا الوصف للرأسمال الاجتماعي في مقاله:" اللعب المنفرد للبولنج: تدهور رأس المال الاجتماعي الأمريكي"، التي اعتبرت انها تمثل "آخر مرحلة من الافتتان الجديد بالمجتمع المدني". فيما رأى آخرون أن هذه المقالة مِؤشر على هبوط المجتمع المدني الأمريكي على الرغم من أن "بوتنام" لم يكن أول من كتب عن مفهوم الرأسمال الاجتماعي إلا أنخ يوجد من يعتبره من أهم الكتاب الذين ساهموا في تطور هذا المفهوم، حيث أضاف إليه أبعادا متميزة استطاعت أن تمدده من الفرد إلى الأسرة إلى العائلة إلى المجتمع.

وصَفَ المُفكر الأميركي الشهير "فرانسيس فوكوياما" رأس المال الاجتماعي بأنه الفضائل المتجذرة في سلوك الأفراد والتي تدفعهم إلى التعاون والتكافل بينهم. وعرّفه آخرون بأنه مدى اندماج الأفراد في الحياة العامة واهتمامهم بالشأن العام، ما يعني أن مجرد انتماء الفرد لمنظمة معينة أول «جماعة أم» يولد نفعاً.

وقسّمه غالبية العلماء إلى إيجابي وسلبي. وينشأ السلبي منه عن العلاقات لاجتماعية غير الحميدة والمنظمات غير الشرعية التي يرفضها الوعي الجمعي. ومن أمثلته الفساد والمحسوبية وتوريث السلطة والتمييز بين الأفراد على أساس الدين أو العرق أو النوع وغيرها.

وبخلاف رأس المال العيني الذي يتمثّل في أدوات الانتاج، يتميز رأس المال الاجتماعي بأنه غير ملموس، ومملوك للجماعة ككل وليس الفرد، ويتزايد مع الاستخدام، كما أنه يحدد الخصائص البنيوية والوظيفية للجماعة.ويلعب المعتقد الديني دوراً أساسياً في تأصيل القيم الجماعية وترسيخها بغض النظر عن المنفعة الدنيوية والتضحيات المترتبة على اعتناقها.وأضحى نشاط المساجد والكنائس والجماعات الدينية عموماً في عمق التداخل بين النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة. [20]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الأبعاد أو المؤشرات التي يقوم عليها الأسمال الاجتماعي وهي:[21]

1- المشاركة الاجتماعية والمهنية والسياسية

بما أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي يرتبط بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات فإن أهم المعايير المستخدمة لقياسه تتعلق بالمشاركة مثل عضوية المؤسسات الاجتماعية التطوعية والسياسية والدينية وغيرها وما يمثله ذلك من اندماج في مؤسسات المجتمع.

2- الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي

يركز هذا البعد على الشبكات غير الرسمية وبخاصة شبكات الدعم الاجتماعي بما في ذلك الاتصال مع الأصدقاء والأسرة والاجتماعات غير الرسمية

والعلاقات العائلية وتكرار الاتصال سواء عن طريق الزيارة أوالهاتف أو البريد الإلكتروني، وهناك مؤشرات على أن دعم الأسرة والأصدقاء والجيران له تأثير على استقرار الفرد وهو مصدر حماية في مواجهة الحالات الطارئة والضغوط النفسية الشديدة.

3- **الثقة:** يعتبر الكثير الثقة عنصرا مهما في الرأسمال الاجتماعي سواء كانت بين الأشخاص أو الثقة في المؤسسات والخدمات العامة، باعتبار أنها تعطي إحساسا بالأمان والطمأنينة في العلاقة بين الأشخاص وبالرضا من الخدمات المقدمة إليه، وتصف الثقة الأيمان بالنوايا الطيبة والسلوك المتوقع للأخرين، وتنشأ نتيجة الخبرة المتراكمة في العلاقة مع الآخرين أو نتيجة الآراء المتأصلة اجتماعيا حول الآخرين. وبالتالي فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة.

4- **التوجهات والقيم المشتركة**

يشمل هذا البعد القيم والمعايير التي تتعلق بالرؤية والمواقف المشتركة حول السلوك العام في المجتمع والمقبول لدى معظم الأشخاص والمجموعات. كما يشمل العمل التطوعي والأعمال الخيرية التي تعكس الرغبة في المساعدة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومما يساهم في عملية صنع وتراكم الرأسمال الاجتماعي استخدام تكنولوجيا المعلومات، وزاد الاهتمام بالعلاقة بينهما للأسباب التالية: [22]

- تنامي التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية الناتجة من تكنولوجيا المعلومات.
- تدني المشاركة السياسية والاندماج في الحياة العامة حتى في الدول الليبرالية العريقة مثل الولايات المتحدة، على رغم التطور الهائل في وسائل الاتصالات.
- زيادة الاحتكارات، ولا سيما المتعلقة بالمعلوماتية، وتعاظم الفجوة بين الفقراء والأغنياء. ولذا ظهرت الحاجة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والجهود الطوعية في الفضاء الإلكتروني، للتقليل من حدّة هذه المشاكل.
- ظهور أزمات كبرى تهدّد المجموع البشري ككل مثل الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون والأعاصير الضخمة والإرهاب وغيرها. وتالياً، فرضت تلك الأمور تعاون

النوع الاجتماعي لمجابهتها، مع التشديد على أهمية استخدام المعلوماتية في تحقيق التعاون.

- زيادة النزعة الفردية والفساد الأخلاقي وتشوّه البنى الاجتماعية ولا سيما الأسرة بمفهومها التقليدي. وتالياً، توجّب البحث عن وسائل مبتكرة لترسيخ القيم الحميدة بين الأفراد وتعزيز التواصل بينهم وتمكينهم من التمتع بمزايا الاجتماع وفوائد العيش الجماعي المتكافل.

3): **العلاقة بين الرأسمال الاجتماعي والمجتمع المدني**

قبل الخوض في العلاقة التي تربط المفهومين لا بد من تعريف المجتمع المدني وأهميته ودوره في تفعيل التنمية المستدامة وكيفية تمكينه وبناء قدراته.

1 - تعريف المجتمع المدني: جاء في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات والجمعيات...). وليس المقصود بالمجتمع المدني بكل تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة (المشاركة بمعناها الواسع). وبالتحديد فإن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييريه شاملة في المجتمع ككل وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني.[23]

هذا وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي خمسة معايير لقياس درجة أو مستوى تمكين العملاء وهي: [24]

- تعزيز ثقة العملاء بأنفسهم.
- زيادة قدرة العملاء ومستوى الوعي لديهم.
- تسهيل عملية تعبير العملاء عن مطالبهم.
- تنمية قدرات العملاء على الاشتراك في عمليات صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بهم.
- زيادة قدرة العملاء على العمل الجماعي.

وعلى كل يبقى الجدل قائما حول العلاقة بين المفهومين بين من يراه مفيدا ومن يراه خطرا، ذلك أن الفريق الأول يجد في فكرة الرأسمال الاجتماعي طريق مفيد للدخول في الجدل حول المجتمع المدني". فيما يرى آخرون أن هناك "خطورة في تطبيق رأس المال الاجتماعي على المجتمع المدني، لأن رأس المال الاجتماعي نظرية قيد التطور ولم تكتمل بعد.[25]

وسواء أكان الربط بين المفهومين "مفيدا" أم "خطرا"، فإن نتيجة هذا الربط بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة الجدل وتشويش العلاقة بينهما، الأمر الذي دعا بعض الكتّاب مثل (فوكوياما،Fukuyama) إلى القول إنه "يوجد تشويش في العلاقة الفعلية في أغلب الأحيان بالعلاقات القابلة للاشتقاق. ذلك، بأنّنا نُشوّش العلاقة بين المجتمع المدني مع رأس المال الاجتماعي. المجتمع المدني قد يكُون متكوّنا من العلاقات من رأس المال الاجتماعي، لكن المجتمع المدني ليس رأس المال الاجتماعي". [26]

خاتمة

تشهد الألفية الثالثة نمواً مُتسارعاً في المعطيات المعرفية والثقافية والمعلوماتية، وإنتشار شبكة الانترنت، ومواقع الويب المتعددة الخدمات بشكل واسع وكبير جداً، إذ أدى ذلك إلى تغيير جذري في كيفية ممارسة المهام الإدارية والتنظيمية سواء على مُستوى القطاع الحُكومي (المركزي و المحلي) أو القطاع الخاص أو مؤسسات المُجتمع المدني[27]. وفي سعينا لتبيان ملامح الاتجاهات الحديثة والمُعاصرة لرفع مُستوى الأداء العام للإدارة المحلية والوصول نحو المدن الذكية، حيث أنه في ظل الحُكومة الإلكترونية تتهاوى فلسفة "البيروقراطية المركزية"، لتتحول إلى نموذج مفتوح يتمثل في حكومة تكون نقطة اِهتمامها وإرتكازها هي المواطن. فلم تعد الخدمات تُقدم للمُواطنين من خلال وجود مكاتب للوحدات المحلية فقط يضطر المواطن إلى الذهاب إليها، للحصول على هذه الخدمات أو البيانات المطلوبة، بل أصبح بإمكانه الذهاب إلى كشك أو مقهى إلكتروني، وذلك ضمن السوق الذي يتسوق منه[28]. كما أصبح بإمكانه الحصول

على أي خدمة من بيته، إذا توفر له جهاز حاسوب وإتصال بالأنترنت وأصبح بإمكان رجال الأعمال الحصول على الخدمات البلدية في نقطة واحدة وبزيارة قصيرة وهذا ما يسمى بالإدارة الذكية التي تقدم بطبيعة الحال مدينة ذكية[29].

قائمة المصادر والمراجع

1)سمير محمد عبد الوهاب ، " الحكومة المحلية الإلكترونية " ، ورقة بحث مُقدمة ضمن بحوث و أعمال المؤتمر العربي الخامس بعنوان : "الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي" ، (الإمارات العربية المتحدة – الشارقة : مارس 2007)، ص 100

2) إيمان عبد المحسن زكي ، " الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل" ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009) ، ص 8 .

3)سمير محمد عبد الوهاب ، نفس المرجع السابق ، ص ص 102 - 103 .

4)سمير محمد عبد الوهاب ، نفس المرجع السابق ، ص 104 .

5)إيمان عبد المحسن زكي ، نفس المرجع السابق ، ص 74 .

6) إيمان عبد المحسن زكي ، نفس المرجع السابق ، ص 75 .

7)سمير محمد عبد الوهاب ، نفس المرجع السابق ، ص 109 .

8) سمير محمد عبد الوهاب ،نفس المرجع السابق ، ص 110 .

9) علي عدنان عميص،" المُدن الذكية "،موقع المدن الذكية، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 30 أفريل 2011، تم تصفح الموقع بتاريخ14 ماي 2011، يمُكن الإطلاع على المقال، على الرابط الآتي:

http://www.smartcity-me.com/article.aspx?id=8

10) Bob Evans & Others , « Governing Sustainable Cities » , Ibid, P P 45 - 48.

11) Hamdi Nabeel, (1995), Housing without Houses, Participation, Flexibility and Enablement: Intermediate Technology Publications, London, p.88.

11) ريمان محمد ريحان ، " تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة "، رسالة ماجيستير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الهندسة ، 2007) ، ص243.

12) Khaled M Abdelhalim , " Community Enablment Approach For Egyptian Urban Local Communities", UK : University Of New Castle , Upon Tyne , MA , 1995 , P P 223-225 .

13) ريمان محمد ريحان ، نفس المرجع السابق ، ص247.

14) ريمان محمد ريحان ، نفس المرجع السابق ، ص 249.

15) نادية أبو زاهر ، " التنمية المستديمة في المدن الأمريكية " ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 224 ، (جامعة القاهرة : كلية الإدارة و الإقتصاد ، 2008) ، ص 14 .

16) Forrest R & Kearns A , « Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood » , UK : Urban Studies , Vol 38 , N° 12 , P P 2125 – 2143 .

17) Putnam RD , "Bolowing Alone : America's Declining Social Capitals" , Journal Of Democracy , Vol 6, N° 1 , PP 65-78 .

18) عبد الناصر عبد العال الحياة ، بفضل تداخل التقنية والسياسة والدين والاقتصاد... تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الإجتماعي، 2008/09/30. تاريخ الزيارة 18 ماي 2011 ، الرابط :
<http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=6306>

19)مدحت محمد أبو النصر، " إدارة منظمات المجتمع المدني "، نفس المرجع السابق ، ص 112 .

20) Fukuyama, Francis."Social Capital and Civil Society", International Monetary Fund, October 1999 , Visites In 08/05/2011 , Link : http://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/fukuyama.htm

21)Forrest R & Kearns A , « Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood » , UK : Urban Studies , Vol 38 , N° 12 , P P 2125 – 2143 .

22)Wood, Richard L. (2001) "Political Culture Reconsidered Insights on Social Capital from and Ethnography of Faith- based Community Organizing." In Bob Edwards, Michael W. Foley and Mario Diani (eds.).

23)Francis Fukuyama, op cit.

24)سمير محمد عبد الوهاب ، " متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية " ، مقالة علمية محكمة ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الإدارة العامة ، 2010) ، ص 2 .

25) هدى حمودة ، " نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال إلكترونيا عبر شبكة الانترنت " ، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس عشر ، (مصر : جامعة عين شمس ، مركز بحوث الشرق الأوسط) ، 2005 ، ص 136

26) صلاح الدين الكبيسي ، " إدارة المعرفة " ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005) ، ص 83 .

27) صلاح الدين الكبيسي ، نفس المرجع السابق ، ص 85 .

28)المرسى إدريس ، " السلوك التنظيمي : نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة " ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005) ، ص 551 .

29) للمزيد من التفاصيل أنظر :

- Degeus Eric , " The Living Company ", Harvard Business Review , USA : Boston , Harvard Business School , Publishing Corp , March-April , 1996 .

- Hall Brian , " Values development and learning organizations " , journal of Knowledge Management, volume 5, no 1, 2001, P P 19-32 , Link at : www.emerald-library.com